المصطلح النقديّ وقيمته المعرفيّة

محمد الناصر العجيمي

تساءل أحدُ الدارسين الغربيين في بحثٍ عنوانه «نظرية الأدب في عصر الإنتاج المصنَّع...»[1] ما إذا أمكن الحديثُ عن الأدب في عصرنا هذا، المتميِّز بتنوّع وسائل الإنتاج تنوُّعاً عظيماً. وعقَّب بالقول إنَّ الراغب في التوفّر عليه يجد نفسه أمام أبواب تبدو من الكثرة والتوالج بحيث تبُوء معها كلُّ محاولات الإلمام بكلياتها (بَلْهَ الإحاطة بجزئياتها) بالفشل. واستتبع ذلك، بداهةً، توافُرُ كمٍّ من المصطلحات الدالة على مفاهيم نقديّةٍ يَعزّ رصدُه بدقّة.

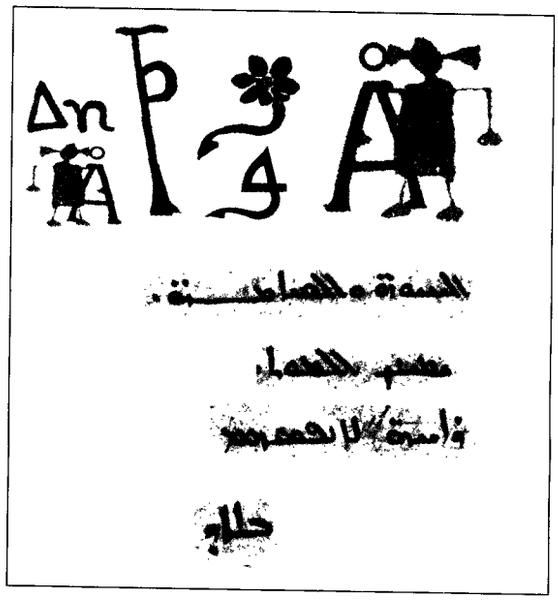

ولا تنفرد هذه الظاهرة بالنقد، بل تنطبق على سائر أنواع المعرفة الحديثة وعلى الفكر السائد اليوم عامةً. فهذا أحد المفكرين يقول: «لا أعتقد أنه يوجد في الوقت الحاضر في فرنسا، ولا في أيّ مكانٍ آخر، فلاسفةٌ بالمعنى التقليديّ للكلمة، أيْ فلاسفةٌ يأخذون على عاتقهم مهمّة تأسيس كلّ التشكُّلات الثقافيّة في جميع الميادين... لقد صار الفكر إقليميّاً ظرفياً في قضايا محدّدة وداخل حقلٍ مخصوص»[2].

وفي تقديرنا أنّ أمر هذا التنوُّع في المصطلح ليس اعتباطيّاً، ولا من قبيل الترف الذهنيّ، وإنّما يشفّ عمّا يداخل فكرَ الإنسان الحديث من توقٍ إلى علمنة نشاطهِ، أيْ إلى جعله يشارف الموضوعيّة. والمصطلح، كما أبان غيرُ دارسٍ[3]، يساعد

---

١ ـ K. Geldof: "La théorie (littéraire) à l'ère de la reproduction mécanisée: de la prolifération et du pluralisme comme faits primitifs" in **Littérature,** Mai, 1994 No. 94, p. 68.

٢ ـ ذكَرَه فتحي التركي في مقال عنوانه «تأسيس القضية الاصطلاحيّة،» ضمن مؤلّف جماعيّ عنوانه **تأسيس القضية الاصطلاحيّة**، قرطاج ـ بيت الحكمة، ١٩٨٩، ص ١٠٧. كذلك يخصّ فرنسيس جاك هذه الظاهرة بتحليلٍ وافٍ، مؤكّداً أنّ ما يشهده الفكرُ الحديثُ من تشظٍّ يهدّد قدرتنا على الفهم والاستيعاب (F. Jacques: **L'espace logique de l'inter-locution,** P.U.F., 1985, p. 542 - 544).

٣ ـ نذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

G.G. Granger: **Langages et épistémologie**, Paris, Klincksieck, 1979, p. 103 et autres.

ـ عبد السلام المسدّي: **المصطلح النقدي**، تونس، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٩٤، ص ١١ ـ ١٤.

ـ قاسم محمد المومني «ما هو المصطلح؟»، **الفكر العربيّ المعاصر**، عدد ١٠٢ ـ ١٠٣، ١٩٩٨، ص ٧٩.

على تحقيق ذلك من جهة انتظامه في جهازٍ مغْلقٍ من المفاهيم، واختزالِه منظومةً مفهوميّةً متميّزةً بالاتّساق... وإنِ احتاجت وجهةُ النظر هذه إلى مراجعة لما تثيره من إشكالاتٍ متشعّبةٍ سنسعى في دراستنا إلى الجوس في بعض مساربها.

لكنّ السؤال الذي يستقطب اهتمامَ الدارس، بدءاً، يتلخّص في ما يلي: ما الداعي إلى إنتاج هذا الفيض من المصطلحات إنْ كان مآلُ ذلك، كما يبيّن صاحبُ البحث المذكور آنفاً، تفتُّتَ العلوم وتشظّيَها، وجَعْلَ مفهوم الأدب هشّاً ملتبساً بأجناسٍ من الخطاب لا تصنُّف تقليديّاً في خانة الأدب؟

وقبل مساءلة ظاهرة التضخّم الاصطلاحيّ، نقدّر أنّه من المفيد التمهيد لذلك بمعاينتها. ونكتفي بإيراد بعض الأمثلة الدالة على تعاقب المصطلحات المنتمية إلى آفاق معرفية مختلفة وعلى تضايفها في نسيج الحقل المعرفيّ الواحد ـ ومنه، تحديداً، النقدُ.

فمن هذه المصطلحات ما ينتمي إلى السجلّ الاقتصاديّ كـ «القيمة» valeur و«المعيار القيميّ» valence. ومنها ما ينتمي إلى السجلّ المنطقيّ كـ «المقابلة» contrariété و«النفي» négation و«الاقتضاء» inférence/abduction، أو إلى الحقل الإيديولوجيّ الماركسيّ كـ «الرؤية إلى العالم» و«الوعي القائم» و«الوعي الممكن». ومنها ما ينتظم في إطار المبحث الأنتروبولوجيّ كدراسة الفضاء أو الوضع الجسديّ في المسرح أو الرواية وفق ما يمدّنا به الحقلُ المعرفيّ المذكور من معطيات وأدواتِ بحثٍ مفهوميّة في بابِ ما يُعرف بـ proxémique بالنسبة إلى الفضاء وkinésique بالنسبة إلى الوضع الجسديّ أو الحركة. ومنها ما له علاقة بالفيزياء كـ «الحقل» champ و«القطب الدلاليّ» isotopie، أو بالمبحث الرياضيّ كـ «مجموعة» ensemble و«توازٍ» parallélisme. ومنها ما له أسباب اتّصالٍ بالرسم كـ «وجهة النظر» أو الرؤية vision/perspective/point de vue أو بالسينما كـ «التبئير» focalisation. أمّا تلك الموصولة بعلم اللّسان وعلم العلامة (السيميولوجيا) والتحليل النفسانيّ فيصْعب حصرُها.

وعلى النقيض من الرأي الشائع، فإنّ هذا الضرب من التداخل في المصطلحات لا تختصّ به المعرفةُ النقدية أو «العلومُ الإنسانيّة»، بل ينطبق على سائر صنوف المعرفة «الصحيحة»... إن استثنينا منها الرياضيات التي تُعَدّ عند بعضهم، كبرتراند راسل وفريج Frege، علماً كاملاً لاصطناعها مفاهيمَ تجريديّةً محضاً لا علاقة لها بمرجعيّة أو تجربةٍ طبيعيّة، ولتوظيفها جهازاً رمزياً مختصّاً بها مسيِّجاً لها ومسيَّجاً بها، مفسِّراً لها ومفسَّراً بها. وممّا يُستدلّ به على توالج المفاهيم الاصطلاحيّة المنتمية إلى اختصاصات مختلفة ومواطأةِ بعضها بعضاً في الباب المعرفيّ الواحد ما جاء في دراسة لأحد المختصّين تحمل عنوان «استعارات الجهاز البيولوجيّ». ومن ذلك قولُه: «إنّنا نفكّر من خلال اللّغة وبواسطتها وربّما بمناوأتها ومعاكستها... والمصطلح في شكله السطحيّ الظاهر لا يعدو أن يكون ملفوظاً مفرداً أو مركّباً من مكوّنات معجميّة محدودة العدد. لكنّه في بنيته العميقة كثيفُ الدلالة يختزل تصوّراً بعيد المدى. وبحكم كثافته تتجاوز أصداؤه البابَ المنتظِمَ له»[1]. ويوضّح الدارس ذلك فيقول: «لا توجَد بَيْن العلوم فواصلُ مفهوميّةٌ حاسمة. والمبدأ العام المتحكّم في علاقات بعضها ببعض إنّما هو التبادل المتفاوتُ النّسبِ للمفاهيم. والدراسة التاريخيّة لتبادل المفاهيم تمثّل في حدّ ذاتها حقلاً متّسعاً للبحث. لكنّ الإشكال الذي يواجهنا في التعامل مع ظاهرة التبادل هذه يتلخّص في التساؤل عمّا يجري تبادله: أيخصّ المناهجَ ومقوّماتِها الرئيسيّةَ، أم مجرّد الشكل اللّغويّ الخارجيّ؟»[2].

ويُجري الباحث مسحاً للمصطلحات المعتمدة في البيولوجيا والمستمَدّةِ مفاهيمُها من حقولٍ أخرى يستصفي منها الحقلَ الصناعيّ، مستدِلاً على ذلك بما نقف عليه في دراسات أحد كبار المختصّين في البيولوجيا وهو فرانسوا جاكوب من مصطلحات ومفاهيم منتمية إلى الحقل المذكور. من ذلك أنّ «ديناميّة الخلية تحتاج إلى حدّ حياتيّ أدنى mini-mum vital... ولكي يوسَم جهازٌ مّا... بأنّه حيّ يُشترط توافرُ وظائف ثلاث هي: المحافظة على الكيان عن طريق تحويل طاقة صادرة عن المحيط الخارجيّ، والقدرة على الإنتاج الذاتيّ وذلك باعتماد خطّة تتيح التآليف بين القطع المعزولة المصنوعة بواسطة الجهاز نفسه، والتنظيم الذاتيّ ـ والمقصود به المراقبة المتّصلة لاشتغال هذه الصناعة على نحوٍ يجنّب الخللَ في الإنتاج بسببٍ من الزيادة فيه أو التقليل منه»[3].

وكما أفاد الدارس في معرض تحليله المستفيض لِظاهرة التبادل هذه، فإنّ المصطلحات المنتمية إلى مصادر معرفيّة مختلفة تتضايف لتُكْسِب الخطابَ المعرفيَّ مهمةً استعاريّةً يغطّي بموجبها خطابٌ خطاباً ويندسّ نسيجٌ معرفيٌّ في ثِنْيات نسيج معرفيّ آخر. حتّى لكأنّ الفهمَ والإفهامَ لا تتوفّر لهما حظوظُ التحقّق إلا عن طريق عمليّة تراشح ممتدّة أو ـ وفق حكم «ميشال سار» ـ بنقلِ لغةِ معرفةٍ إلى لُغةِ معرفةٍ أخرى واستبدالِ شفرةِ الواحدة بشفرة الأخرى أو مزاحمتها لها. وهو ما سعى إلى إبرازه والاستدلال عليه في كتابه الحامل عنوان **الترجمة**[4] عامداً إلى قراءة حكايات لافونتين المَثليّة

---

١ ـ J.E. Schlanger: **Les métaphores de l'organisme**, Paris, Vrin, 1971, p. 71.

٢ ـ نفسه، ص ٢١

٣ ـ نفسه، ص ١٤.

٤ ـ M. Serres: **La traduction**, Paris, de Minuit, 1974.

في ضوء منهجيّة ديكارت الموصولة بنظريته في نشر المعرفة mathésis، ومذكّراتِ ماكار الصادرة في نهاية القرن التاسع عشر بتوظيف السجلّ الاصطلاحيّ المنتظم الحقل الفيزيائيّ المعروف بـ «الطاقة البخاريّة» thermodynamique. وهو ما سعى إلى النهوض به، على نحو أو آخر، فوكو في بعض دراساته، ومنها: **الكلمات والأشياء**، وكذلك منجنو في كتابه **تكوينات الخطاب**[1]. ولئن كانت دراسات هؤلاء محكومةً بوجهات نظر مختلفةٍ وصادرةٍ عن منطلقات فكريّة ليست بالضرورة متجانسة، فإنّ الذي يعنينا تأكيده هو اتفاقهم في أنّهم لا يقيمون حدوداً فاصلة وحاسمة بين الأنشطة المعرفيّة السائدة في فضاءٍ جغرافيّ وفي عصر معيّنيْن، بل هم يسعون إلى تفسير بعضها في ضوء بعض واصطناع مفاهيم بعضها لاستجلاء بنيةِ بعضٍ، في عمليّةٍ دائريّةٍ متّصلةٍ نكتشف من خلالها سيرورةَ التصوّرات وارتحالَ المفاهيم وهجرةَ المصطلحات من باب معرفيٍّ إلى باب معرفيٍّ آخر، دون أن ينفي ذلك انفرادَ كلّ بابٍ بسمات محدّدةٍ تعيّن خصوصيّته وبنيته المميّزة...

لكنّ تزاحم المصطلحات المنتمية إلى آفاق معرفيّة مختلفة، وتدافُعَها في حيّز النشاط المعرفيّ الواحد، وما يقود ذلك إليه من التباس الواحد بالآخر وتقمُّصِهِ مسوحَه، كلّ ذلك يَحْملنا على إثارة قضيّةٍ أخرى موصولةٍ بالسابقة، حاصِلُها التساؤلُ عن مدى استقرار المصطلح الواحد وثبات هويته. فإنْ نحن قيّدنا مجالَ اختبارنا بالنقد الأدبيّ، وأجرينا كشفاً إجماليّاً لمصطلحاته، ألفيناها من ثلاثة أصناف: **صنف أول** يضمّ مصطلحات متميّزةً بحظٍ أوفى من الثبات والاستقرار. وإلى هذا الصنف نُدرج تلك المعيّنةَ أجناساً محّضتها تجربة ممتدّة من الكتابة حتّى توطّدتْ دعاماتُها واكتسبتْ قدراً غير قليل من الوضوح: كمفهوم «القصة» و«الشعر» و«المسرح»، وما جرى مجراها من أجناس أدبية حاضنةٍ وأجناس وليدةٍ متفرّعةٍ منها كـ «دراما» و«مأساة» و«مهزلة». ويَسُوغ أن نضمّ إليها تلك المعيّنةَ اتجاهاتٍ أدبيّةً مثّلتْ، على الأقلّ في ذهن مؤسّسيها أو الداعين إليها، مدارسَ قائمةً على أسسٍ نظريّةٍ محدّدة إنْ كثيراً وإنْ قليلاً، كـ «الرومنطيقية» و«الواقعيّة» و«التعبيريّة» وما إليها. ولنا إلى هذا مصطلحاتٌ أخرى تَنْهض بوظيفة أدوات عمل، وأَضْحت من التداول بحيث لم تعد تثير إشكالاً هاماً؛ ومنها تلك المنتظمة في شكل أزواج اصطلاحية كـ لغة/كلام، وديناكروني/سنكروني، وجدوليّ/سياقيّ، وتلفّظ/ملفوظ.

صنف ثان تنتظمه مصطلحاتٌ تبدو متداخلةً وتثير، من ثمّ، إشكالاتٍ متعدّدة تدفعنا إلى أن نستبدل بعضها ببعضٍ دون تبعاتٍ تُذكر. فَمَنِ الذي يدّعي القدرة على التمييز الدقيق والمُقْنع بين مصطلحاتٍ من قبيل «الحقل اللفظي» champ lexèmatique و«المسار الصوريّ» parcours figuratif والمحور (أو القطب) الدلاليّ isotopie والموضوعاتي thématique. ويتّفق أن يبلغ التباسُ الفواصل بين هذا الضرب من المصطلحات حدّاً يسمح، بمقتضاه، الباحثُ لنفسه باستعمال مصطلح منها للدلالةِ على مفهوم واستبداله، في سياقٍ آخر، بمصطلح مغايرٍ له للدلالة على المفهوم نفسه، أو بتوظيف المصطلح نفسه في سياقيْن مفهوميّيْن يبدُوَان مختلفيْن دون أن نتبيّن مبرّراً لهذا الإجراء أو لذاك. ولنا في كتاب راستييهْ الموسوم بـ **الدلالة التأويليّة**[2] ما يُغني عن كلّ استدلالٍ على تراكم المصطلحات وتوالج مفاهيمها توالجاً يعزّ معه وضعُ الفواصل بينها...

وقد ترتدّ أكثرُ المسائل الخلافيّة في استعمال المصطلح بين المختصّين إلى هذا الصنف، إذ كثيراً ما نرى بعضهم يؤْثِر استعمال هذا المصطلح على ذاك، أو يقترح تعديلَ مفهوم مصطلح أو استبداله بآخر وتمحيضَ المصطلح المعدول عنه لتأدية مفهوم آخر، وما شابه ذلك ممّا يخترق نسيجَ الخطاب النقديّ النظريّ ويمثّل أحدَ معالمه الهامّة. ولنا في الاختلافات الحاصلة بصدد استعمال «الرؤية» أو «زاوية النظر» أو «التبئير» ما ينهض شاهداً آخرَ على عدم استقرار مفاهيم المصطلحات.

صنف ثالث من المصطلحات يختصّ باستعماله باحثٌ واحد. وقد يكون كتابُ غريماس الحامل عنوان **علاميّة الأهواء**[3] أشدَّ المؤلّفات النظريّة إيغالاً في توخّي هذه الطريقة وأكثرَها تجسيداً لظاهرة سبك المصطلحات وإنتاجها وفق المنظومة المعرفيّة التي يتبنّاها. كما نقدّر أنّ طريقته في ابتكار المصطلح تقدّم خَيْرَ نموذج لكيفيّة تعامل المنظِّر، الذي يعزّ عليه الوقوفُ في الجهاز الاصطلاحيّ المتوفّر عند معاصريه على ما يفي بحاجته، مع المادة اللّغويّة وسعيه إلى تطويعها، طمعاً في تأدية مفاهيم جديدة، وحرصاً على تخليص درسه النظريّ من شوائب الذاتيّة.

وسواء أتعلّق الأمرُ بهذا الصنف من المصطلحات أم بذاك، فالذي يكاد يصبح في حكم المسلَّم به أنّ المصطلح مهما بلغ حظُّهُ من الوضوح والدقّة يتعذّر أن يَبْرَأَ من اللَّبْس. وفي وسعنا أن نسوق للاستدلال على ذلك ما لا يُحصى من الأمثلة؛ كفانا أن نحيل على عددٍ أَفْرَدتْه مجلّة **لغات** الفرنسيّة[4] للبحث في مفهوم مصطلح يبدو على أكبر قدر من الاستقرار والوضوح، لكنْ مَا إنْ نتفحّصه حتى نتبيّنَ أنّه على غير هاتين الصفتيْن. والمصطلح المتّخذ موضوعاً للبحث هو مصطلح «الشيء المرجعيّ» l'objet. وقد نُظِر فيه من وجهات متعدّدة،

---

١ ـ D. Maingueneau: **Genèses du discours**, Paris, collection philosophie et langage, 1984.

٢ ـ F. Rastier: **Sémantique interprétative**, P.U.F, 1987.

٣ ـ **Sématique des passions**, du Seuil, 1991.

٤ ـ **Langages**: "L'objet", Septembre 1991, No. 103.

منها وجهةُ هوسرل وبيرس وغريماس وبنفنيست. والذي نَخْرج به من جماع الدراسات المضمَّنة في العدد المذكور من المجلّة أنّه بالرغم من انطلاق هؤلاء من موقع نظريٍّ مشترك هو اهتمامُهم جميعاً باللّغة وانصرافُهم إلى البحث في علاقتها بالواقع، وبالرغم من أخذ بعضهم عن بعض المبادئَ وتسليمِهم بمعطياتٍ مشتركةٍ، فإنّهم يُجْرون تحليلهم بطرقٍ مختلفةٍ وينتهون إلى نتائج غير متجانسة في كثير من أسسها وخلفياتها لنزوع هذا الأوضح إلى الفلسفة أو لاتجاه ذاك الأدخل في السيميائيّة العامة أو في المنطق أو في الرياضيات.

فممّا يشترطه فريج Frege لإقامة معرفة يتوفّر فيها الحظُّ الأوفى من العلميّة أن تكون مفاهيمُ المصطلحات الموظَّفة واضحةَ المعالم محدّدةَ البنية[1]. فإن انعدم هذا الشرط انعكس ذلك سلباً على المسمّى، وأضحت منطقةُ البحث باهتة رخوة، وانتفى مبرِّرُ استعمال المصطلح. وإذا أمكن للرياضيات، في حُكم المنظِّر نفسه، أن تنتصب حقلاً معرفيّاً كاملَ الحقوق العلميّة فلأنّ الآلة المفهوميّة والأدوات الاصطلاحيّة الإجرائيّة المعتمدة محدّدةٌ تحديداً تامّاً. وعلى النقيض من ذلك، يثار التساؤل عمّا إذا كان للفوظٍ من قبيل «شكل المضمون» أو «استعارة» مفهوم مضبوط؟ فإنْ كانت الإجابة بالنفي، وهي كذلك، فما الحاجة إلى استعماله، وما الفائدة المرجوُّ حصولُها من توظيفه؟

ينتقد پوتنام Putnam مفهومَ «المرجع» كما نظَّرَ له القائلون بمبدإ الانعكاس، ويبيّن مدى ما يكتنفه من غموض، مؤكّداً أنّ أبسط الاستعمالات اللُّغوية المتداولة يثير من الإشكالات والقضايا ما لا حدّ له. ويتساءل: ما الذي يضمن لنا صحّة الحكم بأنّ مستعملي كلمات من قبيل «ماء» أو «رمل» أو «ذهب» يحيلون على المدلول نفسه، أو أنّهم يتّفقون على إكسابها مفهوماً واحداً؟ وماذا نَعْرف عن طبيعة هذه الأشياء اليوم؟ «إنّ مقاييس الواقع تتطوّر باطّراد، وما حصلتْ لنا معرفتُه الآن عن الشيء قد يصبح باطلاً في زمن لاحق. وللاستدلال على ذلك بمثالٍ بسيط فإنّ المرجع الذي يُفترض أنّ كلمة 'ذهب' تحيل عليه يندّ عن كلّ محاولةٍ للإحاطة بجميع خصائصه. والسبب في ذلك هو أنّ أدوات البحث والاستكشاف كلّما تطوّرتْ ارتقتْ بالدرجة نفسها معرفتُنا بسلوك المادة وأمكننا، بالاستتباع، الكشفُ عن مواطن الخلل في تجاربنا السابقة. ولمّا كانت وسائلُ العمل وأدواتُ البحث تكتسب كلّ يوم مزيداً من الدقّة، خرج من حكم الإمكان بلوغُ الغاية القصوى من المعرفة بحقائق الأشياء»[2]. وينتهي الدارس إلى تقرير أنّ «الحقيقة لا تخترق الاستعمال ولا تتعالى عليه». فهذا الاستعمال يَحْكم أشكال التبادل الرمزيّ في الحيّز الاجتماعيّ ويؤسِّس نُظُمَ تواصلنا بواسطة اللّغة.

وإذا كان أمرُ دلالة المفردات المتداولة والشائعة الاستعمال قد بلغ هذا الحدّ من الإشكال، فما عساه يكون أمرُ المصطلحات البالغة حدّاً أعلى من التجريد؟ ويقودنا هذا الإشكالُ إلى التساؤل عمّا إذا كان القصدُ من وضع الحدّ الاصطلاحيّ تسييجَ مفاهيم موجودة قَبْليّاً، أم أنّ هذا الحدّ الاصطلاحيّ ينشئ مادتَه ويولِّدها؟

أوردتْ إحدى الباحثات حواراً قصيراً جرى بين مينون وسقراط، مدارُه أنّ الأوّل وجّه إلى الثاني سؤالاً عمّا إذا أمكن تعليمُ «الفضيلة»، فردّ سقراط بأنّه لا يعرف ما تعنيه هذه الكلمة. وعقّبتِ الدارسةُ بقولها: «إنّ سقراط يستغرب من البحث فيما إذا أمكن تعليمُ الفضيلة، والحال أنّنا لا نعرف شيئاً عنها ولا حتّى إذا كانت موجودة.. إنّ القضية المثارة تتلخّص في التساؤل عن طبيعة الموضوعات المقصودة في الخطاب. فكيف نَعْرف شيئاً عن الموضوع الذي نتحدّث عنه متى لم نعرف قبلَ الحديث عنه موضوعَ كلامنا؟ وماذا يعيِّن مصطلحٌ من قَبيل ما ذَكَرنا [أيْ 'فضيلة'] إنْ كان يعيِّن شيئاً مشابهاً لما يعيّنه عادةً في الاستعمال المألوف؟ هل نزداد به معرفةً متى كان من قبيل تحصيل الحاصل؟»[3].. وإنْ كانت الغاية مزيد معرفته، فما هذا الذي سنضيفه إلى مخزوننا المعرفيّ؟ وهل سيكون ذلك محلّ اتّفاق بيننا؟

هكذا يلتبس مفهوم المصطلح في حدّ ذاته، بل يسعنا في نهاية المطاف أن نتساءل عن مفهوم الحدّ نفسه، ما هو؟ وهل ينتظمه متصوّرٌ مضبوطُ الدلالة محدَّدُ المعالم؟ إنّ شك المنظِّرين في ذلك قائمٌ، والوقوف على حدّين والتردّد بينهما أضحيا من مسلّمات المباحث التي لا ترتضي السهولةَ وركوبَ الأحكام الجاهزة. مثلما أضحى من الأحكام الجاريةِ مجرى البداهات وضعُ موضوعيّة العلوم المدعوة بـ «الصحيحة» موضعَ شك، والقولُ بنسبيّتها منذ ألّف فوكو كتاباته النظريّة الموصولة بهذا الموضوع. فإذا الكلّ، حسب تعبير بعض الدارسين، «خيالٌ وحكايةٌ وتأويلٌ»[4]. والذي يعزّز هذا الحكم أنّ غريماس نفسه ـ وهو من أكثر الدارسين اصطناعاً للمصطلحات النقديّة واحتفالاً

---

١ ـ وهو ما يسوقه G. Benington في مقال له عنوانه: "La frontière infranchissable"، في **Le passage des frontières**، منشورات Galilée، ١٩٩٢، ص ٧٠. كذلك نقف على إشارات مماثلة في عدّة مواطن من مؤلّف أفرد للمنظّر المعنيّ. راجع De Rouilhan: **Frege, les paradoxes de la représentation**, Paris, éd de Minuit, 1988, p. 15, 16. ومن الدراسات التي تعرّضتْ لهذا المبدإ بالتحليل والنقاش الدراسةُ التالية: R. Shusterman: "Fiction, connaissance, épistémologie", in **Poétique**, No. 104, 1995, p. 502 - 513.

٢ ـ H. Putnam: **Représentation et réalité**, Gallimard, 1990, p. 76.

٣ ـ M. J. Borel: "Objets de discours et représentation" **Langages** 1991, No. 103, p. 36.

٤ ـ G. Bennington, p. 70.
كذلك: R. Shusterman, p. 503

بها ـ يعترف صراحةً بأنّ المنظِّر يوظِّف أدواتٍ اصطلاحيّةً تقريبيّة[1]. وما دام حدُّ المصطلح متأتياً عن الضبط الدقيق، استفحلتْ مخاطرُ الانزلاق المنهجيّ وتقلّصتْ حظوظُ السيطرة على موضوع الدرس. كفانا شاهداً على ذلك ما ينبِّه إليه المنظِّرُ المذكور من التباس الحدود بين «شكل المضمون» و«مضمون الشكل» في الأدب، وتبيّن الفواصل بين «المكوِّن السطحيّ» و«المكوِّن التصويريّ» و«المكوِّن العميق»... أو ما يلفت إليه كورتيس من أنّ نحو النصّ لا يخضع لقواعد موضوعيّة ثابتة غير قابلة للنقاش؛ إنّما الباحث يسعى، في حكمه، إلى تلمُّس طريقه عبر مسالك وعرة وشعاب شديدة الالتواء[2]. ولا أدلّ على ذلك، من أنّ دارسين منتمين إلى مدرسةٍ لسانيّةٍ واحدةٍ ينتهون عند مباشرتهم نصّاً مّا إلى نتائج متباينة، وإنْ لم يكن ذلك إلاّ في مستوى التفاصيل، دون أن يحقّ لنا الجزمُ بصحّة هذا أو وقوع ذاك في الزلل. هكذا إنْ ضعفتْ مصداقيةُ الآلة المعتمدة أو المرجعية المفهوميّة قَلّتْ قيمةُ العمل النقديّ، وربّما فَقَدَ مشروعيّته.

فهل ينتهي ذلك بنا إلى الحكم بعدم إجرائيّة المصطلح، ومن ثمَّ، إلى إمكان الاستغناء عنه؟ لا نتردّد في الإجابة بالنفي. فكما تبيّن بوريل في مقالها المذكور، فإنّ تاريخ العلوم والمنطق يقيم الدليل على أنّ المصطلح ليس شيئاً، ولا مجرّدَ تمثيل شيءٍ، لكنّه عمليّة أو «شكل وظيفيّ». وليس من الضروريّ لكي يَنهض بوظيفته الإجرائيّة أن يكون محدّداً تحديداً دقيقاً وصارماً. وهو ما يفيدنا به فريج من أنّ عمل الكيميائي لا يتطلّب، ليكون مجدياً، تحليلَ مكوّنات المواد المستعملة في التجربة تحليلاً وافياً متقصّياً، إن افترضنا أنّ ذلك ممكن. فهذا الشكل الوظيفيّ إنْ بلغ حدّاً مقبولاً من الدقّة أتاح تقطيع الواقع وتنظيمه وفق تصوّر مستند إلى قواعدَ ذاتِ منطقٍ داخليّ معيّن. وكما تقول الدارسة المذكورة: «فكلُّ تجريدٍ تكون التسميةُ أثره يحيل ـ في الآن ذاته ـ على وظيفةٍ تُكْسب موضوعَها مسحةً موضوعيةً، وعلى ما اكتسب صفة الموضوعيّة بحكم الصياغة ذات المسحة العلميّةِ المسبوكِ فيها»[3]. وفي اتّجاهٍ مساوقٍ للسابق يقدّر ڤتْجنشتاين[4] أنّ التسميات الاصطلاحيّة العلميّة لا تعدو أن تكون «علبة أدوات» نوظّف منها ما نحتاج إليه للاستقراء واقتراح الحلول؛ وتأسيساً على ذلك يجوز تعديلُها أو استبدالُها بأخرى بحسب الغايات المقصود بلوغها، وليست أبداً سلطةً متعالية ونهائية.

ولئن لم يكن في حكم الإمكان الانتهاءُ إلى غاية النقاء في تحديد مفاهيم المصطلحات المكوّنة لعلبة الأدوات هذه، فإنّ ما يجدر تأكيده أنّ هذه المفاهيم تَخْضع لقيم التاريخ وللظروف الثقافيّة والمعرفيّة التي تُتداوَل وتُوظَّف في إطارها. ولمّا كانت هذه الظروفُ وتلك القيمُ في حركةٍ مستمرّة في اتّجاه التقدّم على مرّ الزمان، فقد كان حكمُ المفهوم قابليتَه للاغتناء والتطوّر. ويحصل هذا الاغتناء بسببٍ من عدّة عوامل، مِنْ أَظْهرها عاملان: الأوّل ما يَسِمُه أحدُ الدارسين[5] بـ «التحويلَ الداخليّ»، ومدارُه أنّ المفاهيم السابقة تُراجَع ويُعاد النظرُ فيها في ضوء المكتسبات النظريّة الجديدة في حقل معيّن. أمّا الثاني، ويطلق عليه الدارسُ نفسُه تسميةَ «التحويل الخارجيّ»، فالمقصود به أنّ العلوم تُخْصَب وتُثْرى باستدعاء مفاهيم منتمية إلى آفاق معرفيّة أخرى، فتعاد صياغتها بطريقةٍ تلائم خصوصيّاتها ومنطقها الداخليّ. فعن طريق هذا اللّقاح، ومن جهةٍ هذا التضايُف، يتاح للمعارف أن تتبادل المواقع وأن تغطّي لغةُ معرفةٍ لغةَ معرفةٍ أخرى أو تندسّ في أعطافها، دون أن ينفي ذلك قدرةَ المعرفة المنقولِ إليها (أو بلغة منجنو: المعرفة «الحاضنة» cible) على استيعابِ مفاهيم المعرفة المستدعاة (المحتضنة) وإكسابِها خصوصياتِ سجلِّها الاصطلاحيّ المعرفيّ. وقد يكون ذلك غايةَ المنشود. ولنا من التجارب المفيدة، في هذا الصدد، ما حصل للنقد الأدبيّ من اغتناءٍ وخروج عن المسالك المعبَّدة باستدعاءِ ما توظّفه معارفُ أخرى كاللسانيّات من مصطلحاتٍ. إنّه لمّا يبدو من مكتسبات الفكر الحديث الإقرارُ بأنّ المعرفة تَزْكُو وتَرْقَى بتدرّجها في مراتب «التعقيد» complexification. فكلّما دَقّ البحثُ وانعطف إلى المسالك الشائكة اكتسب قدرةً أوفى على كشف الآليات المتحكّمة في الظواهر وفي نظم سلوكها.

ولئن أبدى بعضُ الباحثين انزعاجَهم من هذا الفيض المتشعّبِ المداخلِ للعلم الحديث، وممّا نتَجَ عن ذلك من تشظٍّ للمعرفة أدّى بدوره إلى ضياع الإنسان الحديث في خضمّ العلامات والأشكال التعبيريّة ذاتِ الصياغة العلميّة حتّى أضحى، بدوره، بمثابة الجهاز المتلقّي الذي تخترقه هذه العلاماتُ دون أن تكون له القدرةُ على السيطرة عليها... أقول: لئن كان ذلك بالفعل مزعجاً، وكان عاملاً على شكلنة الإنسان، فإنّ هذا التوجّه في علمنة نشاطه والانخراط في مسالك البحث الدقيق والشائك يَكْشف وجهاً آخر للإنسان الحديث (أو على الأصحّ يؤكّده): وهو ما يمتلكه من قدرةٍ على تحويل المجهول إلى معلوم، وإنِ اختصّ ذلك، وفق منظور كانط، بظواهر الأشياء لا بجواهرها التي تظلّ أبداً في حكم المجهول. ولا أظنّنا في حاجة، بالنظر إلى ما تشهده صنوفُ

---

١ ـ J. Greimas: **Du sens**, éd du Seuil, 1970, p. 42 - 47.

٢ ـ J. Courtès: **Sémantique de l'énoncé**, Paris, Hachette, 1989, p. 77.

٣ ـ M. J. Borel, p. 41.

٤ ـ L. Wittgenstein: **Grammaire philosophique**, Gallimard, 1980, p. 295 - 325.

٥ ـ B. Vouilloux: "Le texte et l'image: où commence et comment finit une interdiscipline" in **Littérature** Oct. 1992, No. 87, p. 96 - 97.

المعرفة من تطوّر مذهل وقدرةٍ متزايدة على كشف الآليات المسيِّرة لهذه الظواهر، إلى تقدير أنّ هذه القدرة في تطوّر مستمرّ قد لا يُدرك حدوداً.

ولسنا نَحْسب أنّ المعرفة الموسومة بالإنسانيّة، ومنها، بداهةً، النقدُ، غيرُ قادرة على مواكبة هذا التطوّر. فما أشرنا إليه من تزاحم المصطلحات المنتمية إلى مصادر معرفيّة مختلفة وتدافُعِها في حيّز الباب المعرفيّ الواحد يشفّ عن هذه النزعة إلى علمنة النشاط الإنسانيّ بالسعي إلى ردّه إلى النماذج الرئيسيّة الكبرى أو التصوّرات النموذجيّة prototypes المتحكّمةِ في سلوك الإنسان الذهنيّ والمنعكسةِ في أجهزته اللُّغوية. ولئنْ أدّى ذلك إلى تولّد اتّجاهاتٍ معارضة ونشوءِ خلافاتٍ كثيرة وردودٍ لا تخلو في بعض الأحيان من حدّةٍ، كذاك المنشور في أحد أعدادِ مجلّة **أدب** الفرنسيّة[1]، والمتمثِّلِ في أنّ صاحبها يعارض بشدّة توجّه بعض الباحثين ـ ومنهم جماعة «مو» وقَبْلَهم بارتْ ـ في معالجة أنظمة علاميّة مختلفة كالنصوص الأدبيّة والإعلانات الإشهارية والعروض المسرحية والسينما والحركة والرسم بمُصطلحات ومفاهيم متماثلةٍ مستمدّةٍ من حقل العلاميّة العامّة، آخذاً عليهم عدمَ مراعاتهم خصوصياتِ كلّ نظامٍ وشكلَ تعبيره المميّز... أقول: لئن أثير مثلُ هذا الجدل، فإنّه لا يقلّل في شيء من قيمة هذه المباحث، بل يَنْهض شاهداً على الحيويّة وعلى اتّصال السعي الجادّ إلى مزيد من إنتاج المعرفة وعدم الاكتفاء بالمنجَزِ الجاهز.

هكذا ننتهي إلى أنّ الفكر العلميّ، وما اندرج في دائرته من مصطلحات ومفاهيم نظرية وإجرائيّة، من طبيعةٍ حواريّةٍ بمفهومها المحدَّد والمنظَّر له عند هابرماز وغادامر[2] وفرنسيس جاك[3] ومن لفّ لفّهم وانخرط في اتّجاههم الفكريّ... أي أنّه يشتغل بالتواطؤ مع الآخر وباستعانته لبناء أرضيّة مشتركة، فضاءٍ حواريٍّ جماعيٍّ، وبالضرورة تاريخيّ؛ فذاك هو شرط نشاطه والضامن لإخصابه وإنمائه. فلا وجود لحقيقةٍ خارج هذا الإطار، ولا إمكان للبحث عن مفهوم متعالٍ أزَليّ منعزلٍ عمّا تتيحه هذه التجربةُ المشتركة ومنفصلٍ عن دائرتها المحدودة بسياج تاريخيّ. ويرتدّ هذا الحوار، في خاتمة المطاف، إلى لعبة ينخرط فيها الأنا والآخر أخذاً وعطاءً، مواطأةً ومواجهةً، في ظلّ سَنَنٍ مشترك وفي إطار قواعد حاضنةٍ مقرَّرةٍ سلفاً لكنّها قابلة للتشكّل بطريقة مغايرة بفعل لعبة المحاورة هذه الكفيلةِ، بمفردها، بشحذ أدوات الفكر وتجديدِ أجهزة عمله وأدواته. فعن طريق المساءلة المتّصلة ومقارعة الفكر للفكر والمراجعة المستديمة للنتائج المقرّرة والأجوبة المقترحة، يَخْتبر الفكرُ طاقته على تجاوز المتداوَلِ وتخطّي المعلوم. وإذا سلّمنا بأنّ هذه المساءلة ترجِّع بلاغة العصر، أمكن القول إنّ هذه البلاغة تزداد مضاءً كلّما اتّسع فضاءُ المساءلة وكان أكثر تنوّعاً وكثافة. فلا مجال، والحالة على ما ذكرنا، للهيمنةِ أو فرض إرادة أو بسط سلطة. إنّما هو السعي المتّصل لولوج عالَم الآخر وتعرُّفِ جهازه الفكريّ وطريقةِ تمثُّله الأشياء. فالانخراط في لعبة المساءلة وضِمْنَها، بداهةً، لعبةُ مساءلة المصطلح، يَفْترض قبولَ فكر الآخر؛ وهذا القبولُ يفترض، بدوره، الاستجابةَ للسَّنن القائم في حيِّز التبادل الرمزيّ المفروض والمتجاوز للإرادةِ الفردية، والسعيَ المتّصل إلى تعديله لخلق أرضية جديدة تتهيّأ فيها للفكر ظروفُ عملٍ أفضل، وتحفِّزه للبذل والعطاء. فلا معنى للفظٍ، ومن بابٍ أوْلى لمصطلح، إنْ لم نُشْرِك فيه الآخر، ولا إمكان لجعله إجرائياً قادراً على الإنتاج ما لم يَعْترفْ به هذا الآخرُ ويُسْهم في بلورة دلالته وإذاعته. ذاك هو شرطُ إكساب السمة الاستعارية المحايثة للّغة، وبالتالي للمصطلح، مزيداً من الطاقة على الكشف وتجاوز المعطى الجاهز، وفي الآن ذاته على الإبداع و«استشراف الكونيّة» حسب تعبير غادامر[4]. وكما يقول صاحب كتاب **استعارات الجهاز البيولوجي**، ليس الفكرُ من طبيعة متحجّرة ولا يجوز التعامل معه كما لو كان آلةً ناقلةً للأشياء من موضع إلى آخر، بل هو حصيلةُ أخذٍ وعطاء وثَمَرَةُ تفكيكٍ وإعادةِ تركيب، إنكارٍ وإثباتٍ، تعديلٍ ومجاوزة. هو على الدوام مباعِدٌ لذاته ولا يتّفق مطلقاً أن يتقمّص هويّةً قارّةً أو ينتهي إلى حدّ ثابت. وحُكْمُه، بمقتضى ذلك، أنّه يحقّق، كلّ يوم، قدراً إضافيّاً من الفوز على الغموض المصاحِب للاستعمال الاستعاريّ. ذاك هو عنوان تاريخيته ونهائيته: «فلا وجود لفكرٍ يَشفّ عن ذاته أبداً، ولا إمكان لغياب الحاجز المعتّم للرؤية والمسؤولِ عن تحريفها ومفارقتها للأشياء المراد التعبيرِ عنها، وهو ما يبرِّر عدم القدرة على الاستغناء عن استعارة المفاهيم من حقول اخرى»[5]. إنّ ما نفيده من علم الوحدات الوراثيّة Génétique أنّ هذه الوحدات (أو الجينات) ليست معلومةً قابلةً للنقل أو الاستغلال المباشر لها، إنّما تُنزّل منزلةَ الإشعار instruction المجرّد الموجِّه للكائن الحيِّ في تعامله مع محيطه دون أن يحدّده، بشكل دائم. واحتكاماً إلى هذا المعطى فالشفرة قائمة على عمليّةِ بناءٍ، وحُكْمُها ـ بوصفها هذا ـ أنّها ليست وليدة الواحد ولا من إنتاجه؛ وإنّما هي نسيجٌ يُسْهم في صنعه الآخرُ، ويظلّ على الدوام مشروعاً قابلاً للإنجاز عن طريق التفاعل المتّصل. □

تونس

---

١ ـ نقصد مثال ڤويوكس Vouilloux المذكور.

٢ ـ وبوجه خاص وفق ما عبّر عنه في الفصل المضمّن في كتابه **Vérité et méthode** (الصادر عام ١٩٩٦) والحامل عنوان "Langue et conceptualisation" ص ٤٥١ ـ ٤٦٢ من الكتاب المذكور.

٣ ـ بحسب المنظور المعبّر عنه في مواطن كثيرة من دراسته المذكورة آنفاً.

٤ ـ H.G. Gadamer: **Langage et vérité**, Gallimard, 1995, p. 170.

٥ ـ Schlanger, p. 261.